

اثر قيام ثورة الربيع العربي في مصر على أداء السوق المالي المصري

عائشة خلوفي

جامعة سطيف-1.

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على تداعيات ثورات الربيع العربي على الاسواق المالية لدول الربيع، ومن خلال هذه الورقة سيتم التركيز على البورصة المصرية باعتبارها أكثر البورصات العربية تأثراً بما حدث في مصر من انعكاسات سلبية على الأداء الاقتصادي المصري بعد ثورة 25 جانفي 2011، وهذا من خلال ثلاثة أجزاء تناول فيها الأول جانب أسباب وتبعات ثورات الربيع العربي، أما الجزء الثاني فتطرق إلى أداء البورصة المصرية قبل 25 جانفي 2011، أما الجزء الثالث فتناول جانب تأثير ثورة الربيع المصرية على أداء البورصة المصرية، لتختتم الورقة بمجموعة من النتائج والتوصيات. الكلمات المفتاحية: الربيع العربي، الأسواق المالية، البورصة المصرية، ثورة 25 جانفي 2011.

Abstract:

This paper aims to shed light on the repercussions of the Arab Spring on the financial markets for the Spring countries, and through this paper will focus on the Egyptian Stock Exchange as more Arab bourses affected by what happened in Egypt of a negative impact on the performance of the Egyptian economy after the revolution of 25 January 2011, and this through three parts which he addressed the first side of the causes and consequences the revolutions of the Arab Spring, and the second part toward the performance of Egyptian Stock Exchange before 25 January 2011, Part three handled by the impact of the Egyptian revolution, the spring on the performance of the Egyptian Stock Exchange, the paper concludes with a set of findings and recommendations.

Keywords: Egyptian Stock Exchange, 25 January 2011, the revolution of the Arab Spring, financial markets.

مقدمة:

شهد الوطن العربي نهاية 2010 بداية 2011 اضطرابات أمنية أطلق عليها مصطلح "الربيع العربي" بدأت من تونس في ديسمبر 2010 ثم مصر 25 جانفي 2011 ثم اليمن فليبيا فسوريا، وقد اندلعت هذه الثورات لعدة أسباب منها ذات الطابع الاقتصادي كتدني مستوى المعيشة، زيادة معدلات الفقر والبطالة...، ومنها ذات الطابع الاجتماعي كعدم تكافؤ الفرص في هذه المجتمعات، زيادة البيروقراطية، الفساد، الرشوة...، ومنها ذات الطابع السياسي كالاضطهاد السياسي، سياسة توريث الحكم...، وقد كان لهذه الثورات تداعيات عدة خاصة من الجانب الاقتصادي أين عرفت دول الربيع أسوأ أداء اقتصادي بعد هذه الثورات، حيث بلغت فيها نسبة الركود الاقتصادي معدلات مرتفعة جداً، وهذا لاعتماد هذه الدول على قطاعات حساسة جداً للأوضاع الأمنية منها السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر، ولقد كان لهذه الأوضاع الاقتصادية المتردية لهذه الدول الأثر السلبي البالغ لقطاعها المالي ومنها الأسواق المالية، فالأسواق المالية أكثر القطاعات حساسية للأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية، فالبورصة المصرية مثلاً والتي صمدت أمام اعنف الأزمات المالية العالمية (2008) مقارنة بباقي الأسواق المالية الناشئة، لم تصمد أمام تداعيات ثورة 25 جانفي 2011، أين كان عام 2011 أسوأ فترة عرفتها البورصة المصرية منذ تاريخ إنشائها.

من خلال هذا الطرح فإن الإشكالية التي يسعى لمعالجتها تكمن في السؤال التالي:

كيف أثرت ثورة الربيع العربي في مصر على أداء السوق المالي المصري؟

ولمعالجة هذا الموضوع سيتم التطرق إلى ما يلي:

أولاً: مصر وتبعات ثورات الربيع العربي

ثانياً: أداء السوق المالي المصري قبل 25 جانفي 2011

ثالثاً: اثر ثورة الربيع العربي في مصر على أداء السوق المالي المصري

أولاً: مصر وتبعات ثورات الربيع العربي

1- أصل مصطلح الربيع العربي: أطلق مصطلح "الربيع" في مثل هذا الموضوع على عدة ثورات كانت أولها في القرن 19 على الثورات الشعبية الأوروبية لعام 1848 المناهضة للأنظمة المستبدية في أوروبا كربيع أوروبي، تأسيا بذلك وفي القرن 20 أطلقتته مجلة "Foreing Affairs" الأمريكية عام 1968 تحت مسمى "ربيع براغ" لوصف سلسلة الإصلاحات السياسية التي اتخذت في تشيكوسلوفاكيا خلال الفترة 1966-1968، والتي ألغاهها في وقت لاحق الغزو السوفياتي، ليعود هذا المصطلح في القرن 21 بحلة عربية تحت مسمى "الربيع العربي" أطلقه الصحافي "March Lynch" في مقال له في صحيفة "foreing policy" الصادرة في 06 جوان 2011 على الأحداث التي جرت في المنطقة العربية في نهاية 2010، بدءاً من تونس، مصر، اليمن، ليبيا، سوريا، دلالة على بداية وطن عربي حر وديمقراطي (حسب رأيه) تأسيا بمصطلح "ربيع براغ"¹

2- مصر وتبعات الربيع العربي: كان للثورة الشعبية التونسية التي اندلعت في 17 ديسمبر 2010 اثر كبير في اندلاع الغضب الشعبي في مصر يوم 25 جانفي 2011، و ذلك احتجاجا على سوء الأحوال المعيشية وتنامي معدلات البطالة والفقر، إضافة إلى أمور سياسية كقضية التوريث واحتجاجا على ما اعتبر فساد في ظل حكم الرئيس مبارك، وشملت الاحتجاجات المليونية كل محافظات مصر منادية بإسقاط نظام الحكم، وفي مدة اقل من شهر من بداية الاحتجاجات أعلن في 11 فيفري 2011 تخلي الرئيس عن منصبه²، ولقد كان لهذه الأحداث عدة تبعات شملت جميع جوانب الحياة في مصر أهمها:

أ- سياسيا وأمنيا: بعد ثورة 25 جانفي عرفت مصر نوع من عدم الاستقرار السياسي أدى إلى عدم استقرار امني، فلقد مرت مصر بمرحلة انتقالية بعد حكم مبارك تولى فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد لمدة 18 شهر لم تخلو من الاضطرابات وأعمال العنف، ورغم انتخاب رئيس جديد للبلاد إلا أن فترة حكمه والتي دامت عام واحد لم تخلو من المظاهرات بين ما هو مؤيد وآخر معارض إلى غاية 03 جويلية 2013 أين تم عزل الرئيس بانقلاب عسكري في مصر أدت إلى أعمال عنف طالت: المدنيين، الكنائس، رجال الأمن، وكانت اغلبها في شبه جزيرة سيناء³

ب- اقتصاديا: شهدت الفترة التالية لثورة 25 جانفي تراجعا في اغلب المؤشرات الاقتصادية لمصر و ذلك نتيجة لما صاحب هذه الفترة من اضطرابات سياسية وأمنية واجتماعية، إذ حقق النمو الاقتصادي في مصر معدل نمو سالباً خلال الربع الثالث من العام المالي 2010-2011 بلغ -4.2% مقارنة بمتوسط معدل نمو يقدر ب 5.5% خلال الربيعين الأول والثاني، وكان هذا أول نمو ربع سنوي سلمي يتحقق منذ عام 2001-2002.⁴

كما شهدت اغلب الأنشطة الاقتصادية الإستراتيجية في مصر انخفاض في معدلات النمو، فقطاع السياحة مثلا والذي يمثل 11.3% من الناتج المحلي الإجمالي و15.2% من حصيللة النقد الأجنبي و45.1% من صادرات الخدمات، و9.2% من حجم الاستثمارات في قطاع الخدمات، ويوفر 3 ملايين فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة⁵، شهد أدنى معدل نمو بين القطاعات المصرية خلال الفترة التالية للثورة مباشرة حيث سجل معدل نمو سالباً قدره -19.5% خلال الفترة

2010-2011، لكنه عرف نوع من التعافي بلغت نسبته 7.8% في النصف الأول من عام 2012-2013 مقارنة بـ 8.6% خلال الفترة نفسها من عام 2011-2012، بينما تراجع إلى -5.2 خلال الربع الرابع من العام 2012-2013 بسبب عودة الاضطرابات السياسية إلى مصر، ولهذا تراجع العائد من السياحة بمقدار مليون و843 ألف دولار خلال عام 2012-2013 حيث بلغ القطاع 9.748 مليون دولار مقابل 11.591 مليون دولار خلال عام 2009-2010⁶

كما سجل قطاع البترول انخفاضاً في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخاصة به، حيث شهد هروبا للاستثمارات الأجنبية بمقدار 710 مليون دولار خلال النصف الأول من عام 2012-2013، و ذلك استمرارا لحالة التراجع التي بدأت عام 2010-2011 وهذا بسبب الاضطرابات الأمنية، بينما كانت تسجل تدفقات الاستثمار الأجنبي في قطاع البترول معدلات موجبة تبلغ 3.59 مليار دولار خلال عام 2009-2010 و 5.36 مليار دولار خلال 2008-2009، مع العلم أن قطاع البترول يستحوذ على 70.9% من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر⁷ من جانب آخر، لم تتأثر عائدات قناة السويس بالاضطرابات الداخلية في مصر بعد الثورة مباشرة، حيث سجلت نمو 12.7% خلال عام 2010-2011، لكن هذا المعدل انخفض بشدة خلال عام 2011-2012 ليسجل 3.9%، وواصلت عائدات القناة في التراجع لتحقيق نمو سالب بمقدار 3.6% خلال النصف الأول من عام 2012-2013، كذلك سجل معدلا سالبا خلال الربع من العام نفسه بمقدار -2.8%⁸

ت- اجتماعيا: أما من الناحية الاجتماعية فقد شهدت مصر ارتفاع معدلات الفقر بعد الثورة، فبعدها كانت 21.6% في عام 2008-2009 أصبحت 25.2% من السكان في الفترة 2010-2011، أي أن ربع سكان مصر يعيشون في فقر 4.6% منهم في فقر مدقع، ويرجع هذا إجمالا إلى ارتفاع معدلات التضخم بعد الثورة إذ وصل إلى 11.9% في عام 2010-2011 مقارنة بـ 10.4% في عام 2009-2010 و 10.6% في عام 2008-2009⁹، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة حيث وصلت في عام 2010-2011 إلى 12% بعدما كانت في عام 2009-2010 حوالي 9% ويرجع هذا إلى تأثير الثورة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وانخفاض أعداد السياح إضافة إلى رجوع العملة المصرية من ليبيا. وقد أدى هذا الترددي في الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها مصر إلى تراجع أداء سوقها المالي، فكيف كان أداء البورصة المصرية قبل تاريخ 25 جانفي 2011؟

ثانيا: أداء السوق المالي المصري قبل ثورة 25 جانفي 2011

- 1- نشأة وتطور السوق المالي المصري: مر سوق تداول الأوراق المالية بمصر بأربعة مراحل أساسية هي¹⁰:
 - المرحلة الأولى: تأسست بورصة الإسكندرية سنة 1883، ثم بورصة القاهرة سنة 1898 وصدرت أول لائحة للبورصة خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر وتم تطبيقها في سبتمبر 1910 وبدأت البورصة بمزاولة نشاطها سنة 1929، ثم تلى ذلك صدور لوائح جديدة تبعتها تعديلات قصد تنظيم حسن سير عمل البورصات المصرية.
 - المرحلة الثانية: عرفت هذه المرحلة تدخل الدولة في توزيع الأرباح على المساهمين، وتخصيص نسبة من صافي الربح للعاملين في الشركة، مع إشراكهم في مجالس إدارات الشركات المساهمة بنسب كبيرة مما أثر سلبا على سوق التداول، وأدت إجراءات التأميم سنة 1960 إلى انخفاض حجم التعامل من 626 مليون جنيه سنة 1962 إلى 5.2 مليون جنيه سنة 1972

- المرحلة الثالثة : صدر خلال الفترة (1973-1983) مجموعة من القوانين تهدف إلى تنمية سوق المال في مصر مثل القانون الخاص بالضرائب، تعديلات اللائحة العامة للبورصات، شركات المساهمة...، وخلال الفترة (1983-1991) شهدت بداية انطلاق سوق التداول المصرية وصدر تعديل اللائحة العامة للبورصات سنة 1986.

- المرحلة الرابعة: في هذه المرحلة صدر القانون الخاص بسوق رأس المال سنة 1992 الذي سمح بتنشيط السوق واستحدث أنشطة جديدة تتعلق بترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية والاشتراك في تأسيس شركات المقاصة والتسوية في للمعاملات المالية، وتكوين محافظ الأوراق المالية وغيرها، وفي سنة 1997 صدر قرار بتنظيم سوق التداول، أين تم الربط بين بورصتا الأوراق المالية بالقاهرة والإسكندرية من خلال شبكة معلومات الكترونية على نحو يتيح للمتعاملين الإحاطة بكل ما يدور في البورصتين وتشتمل عضوية البورصة المصرية على لجنة البورصة المكونة من الأعضاء المتعاملين، والسماسة، والجمعيات العامة المنظمة للعمليات.

2- أهم مؤشرات السوق المالي المصري: ويمكن إجمالها فيما يلي¹¹:

أ- مؤشر EGX 30: وهو المؤشر الرئيس لبورصة مصر تم تصميمه وحسابه من قبل البورصة المصرية في 02 جانفي 1998، وهو تاريخ بداية المؤشر بقيمة أساس تبلغ 1000 نقطة وقد تم حساب المؤشر وفقا للعملة المحلية والدولار الأمريكي، ويضم مؤشر EGX 30 أعلى 30 شركة من حيث السيولة والنشاط. ويتم ترجيح مؤشر EGX 30 برأس المال السوقي المعدل للشركة المقيدة بعدد الأسهم المقيدة لهذه الشركة مضروبا في سعر إقفالها مضروبا في نسبة الأسهم الحرة، كما يجب أن لا تقل نسبة التداول الحر للشركة عن 15 كحد أدنى لكي يتم إدراجها في المؤشر مما يضمن لمشاركي السوق أن مكونات المؤشر تعتبر بصدق عن الشركات ذات التداول النشط وأن المؤشر يعد مقياس جيد وموثوق به للسوق المصرية.

ب- مؤشر EGX 70: أنشأت البورصة المصرية مؤشر سعري جديد (EGX70) بدءا من 01 مارس 2009، حيث يقيس المؤشر الجديد أداء 70 شركة الأكثر نشاطا في السوق المصري بعد استبعاد الشركات الـ 30 الأنشط المكونة لمؤشر EGX 30 ويقوم مؤشر EGX 70 بقياس التغير في أسعار إغلاق الشركات دون ترجيحها برأس المال السوقي

ت- مؤشر EGX100: دشنت البورصة المصرية مؤشر سعري جديد يحمل اسم (EGX100) بدءا من 02 أوت 2009، حيث يقيس المؤشر أداء المائة لشركة الأكثر نشاطا في السوق المصري متضمنة الشركات الـ 30 الأنشط المكونة لمؤشر EGX 30 والشركات الـ 70 المكونة لمؤشر EGX 70، ويقوم مؤشر EGX100 بقياس التغير في أسعار إغلاق الشركات دون ترجيحها برأس المال السوقي.

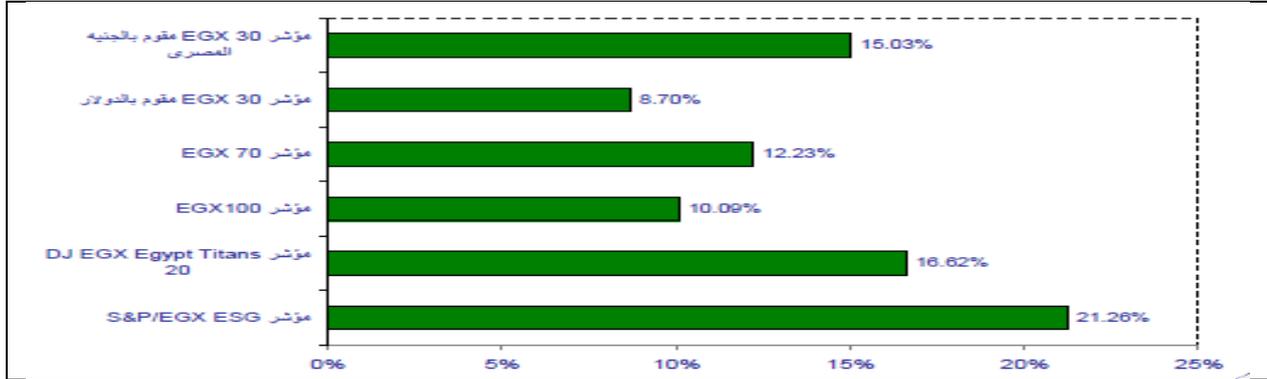
ث- مؤشر S&P/EGX: خاص بالمسؤولية الاجتماعية للشركات أطلقتها البورصة المصرية في شهر مارس 2010 بجهود مشتركة بين البورصة المصرية ومؤسسة ستاندرد اند بورز، يقيس هذا المؤشر أداء الشركات استنادا إلى 3 معايير لقياس مدى التزام الشركات بالحفاظ على البيئة والبعد الاجتماعي ومبادئ حوكمة الشركات.

ج- مؤشر DJ EGX Egypt Titans 20: قامت البورصة المصرية وشركة داوجونز للمؤشرات المتخصصة في إصدار المؤشرات المالية بتدشين مؤشر جديد للبورصة المصرية يسمى Dow Jones CASE Egypt Titans 20 Index، ويشمل المؤشر أنشط وأكبر 20 شركة مصرية مقيدة ببورصتي القاهرة والإسكندرية من حيث قيمة رأس المال السوقي المرجح بنسبة التداول الحر للشركة، وقيمة المبيعات أو الإيرادات، وصافي دخل الشركة. كما تم تغيير اسم مؤشر Dow Jones CASE Egypt Titans 20 ليصبح مؤشر Dow Jones EGX Egypt Titans 20 وذلك بدءا من 1 مارس 2009.

3- أداء البورصة المصرية سنة قبل تاريخ 25 جانفي 2011 (خلال عام 2010)

احتلت البورصة المصرية مكانة جيدة مقارنة بباقي الأسواق العربية، حيث احتلت المرتبة الثالثة عربيا بارتفاع قدره 15% خلال عام 2010، حيث سجلت مؤشرات البورصة المصرية اتجاهها عاما تصاعديا بلغ نحو 15% وفقا لمؤشر EGX 30 ونحو 12% للأسهم المتوسطة وذلك وفقا لمؤشر EGX 70، كما سجل مؤشر EGX100 ارتفاعا 10% خلال عام 2010، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: أداء مؤشرات البورصة المصرية خلال عام 2010



المصدر: التقرير السنوي للبورصة المصرية لعام 2010، ص:08.

وقد بدأ السوق المالي المصري عام 2010 بأداء جيد، حيث انه خلال شهر فيفري ومارس فاق مؤشر EGX 30 7000 نقطة وعلى الرغم من التراجع الذي شهده السوق خلال تعاملات النصف الأول من شهر مارس، إلا انه عاود الصعود مرة أخرى بقوة ليصل لأعلى نقطة له (7603 نقطة) وذلك بنهاية شهر مارس، ومع نهاية شهر افريل بدأت مؤشرات البورصة المصرية بالتراجع وذلك بإعلان أزمة اليونان واستمرت في التراجع ليصل مؤشر EGX 30 لأقل قيمة له (5850 نقطة) في شهر جوان، إلا أن السوق تمكن من الصعود مرة أخرى بنهاية شهر جوان واستمر في الصعود بشكل جيد حتى نهاية العام فاق المؤشر حاجز 7000 نقطة بنهاية العام، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم 01: قيم الفتح والإغلاق لمؤشرات البورصة المصرية عام 2010

الإغلاق	أقل قيمة	أعلى قيمة	الفتح	
7142	5850	7603	6209	مؤشر EGX 30 مقوم بالجنيه
4176	3488	4672	3842	مؤشر EGX 30 مقوم بالدولار
722	513	809	643	مؤشر EGX 70
1166	884	1258	1059	مؤشر EGX 100
1533	1264	1614	1314	مؤشر DJ EGX Egypt Titans 20
1113	907	1160	918	مؤشر S&P/EGX ESG

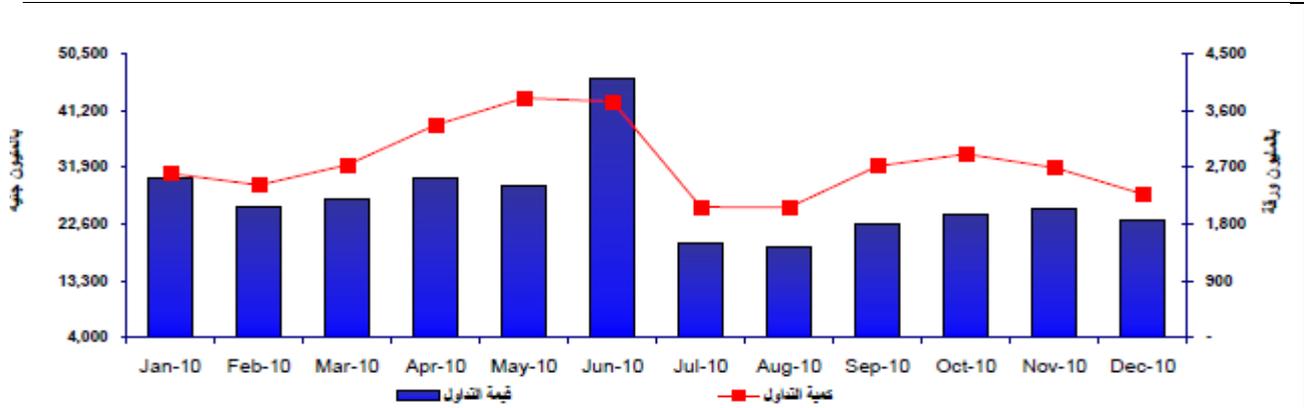
المصدر: التقرير السنوي للبورصة المصرية لعام 2010، ص:08.

حيث ارتفع مؤشر EGX 30 بنحو 22% من اقل مستوى له خلال 6 أشهر تقريبا، وقد أغلق مؤشر EGX 30 عند مستوى 7142 نقطة، بينما أغلق مؤشر EGX 70 عند مستوى 722 نقطة، أما مؤشر EGX100 فقد أغلق العام عند 1166 نقطة.

هذا وقد سجلت البورصة المصرية خلال عام 2010 أعلى مستويات التداول في تاريخها حيث استقبلت البورصة تدفقات أجنبية هي الأعلى في تاريخها، حيث شهد العام صافي تعاملات للأجانب غير العرب بلغت 8.4 مليار جنيه مصري وهو

أعلى مستوى يتحقق في تاريخ البورصة، كما أن إجمالي قيمة التداول في عام 2010 بلغت 321 مليار جنيه مصري كما بلغت كمية التداول نحو 33 مليار ورقة مالية، وقد سجلت عدد العمليات نحو 10 مليون عملية¹²، حيث شهد شهر جوان أعلى مستويات التداول خلال عام 2010 والشكل الموالي يبين قيمة وحجم التداول الشهري خلال عام 2010

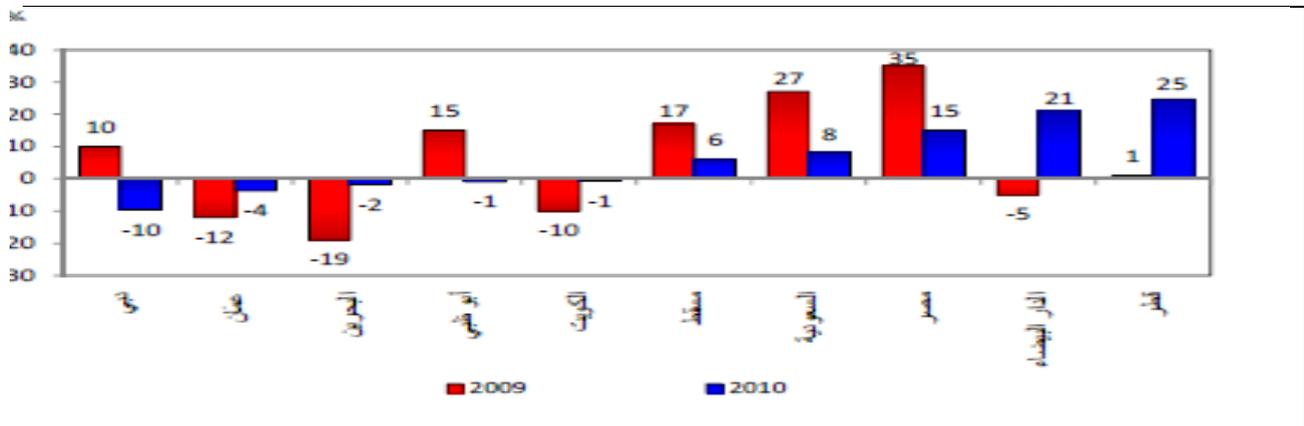
الشكل رقم 02: قيمة وحجم التداول الشهري خلال عام 2010



المصدر: التقرير السنوي للبورصة المصرية لعام 2010، ص: 17.

وبمقارنة أداء البورصة المصرية بأداء البورصات الناشئة فقد أنهت البورصة المصرية عام 2010 بارتفاع قدر 13% وفقا لمؤشر "ستاندرد اند بورز للأسواق الناشئة" (S&P/IFCI) مقوم بالدولار الأمريكي وبذلك احتلت مصر المرتبة العاشرة في البورصات الناشئة حسب هذا المؤشر¹³، أما عن موقع البورصة المصرية من أداء الأسواق المالية العربية فقد احتلت بورصة مصر المرتبة الثالثة عربيا بارتفاع قدره 15% خلال عام 2010 وهذا بعد كل من بورصتي قطر والدار البيضاء التي حققت على التوالي نسب ارتفاع بلغت على التوالي 25% و21% كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم 04: معدل التغير السنوي في مؤشرات البورصات العربية خلال عامي 2009 و2010



المصدر: التقرير السنوي للبورصة المصرية لعام 2010، ص: 14.

يلاحظ من خلال الشكل أن بورصة مصر كانت في المرتبة الأولى في عام 2009 بارتفاع قدره 35%، لتراجع بعد ذلك إلى المرتبة الثالثة بارتفاع قدره 15% في عام 2010 وهذا بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، ورغم أن هذه الأزمة كانت الأعنف في التاريخ البشري إلا أن البورصة المصرية صمدت ولم تسقطن فهل صمدت البورصة المصرية أمام تداعيات ثورة الربيع العربي في مصر؟

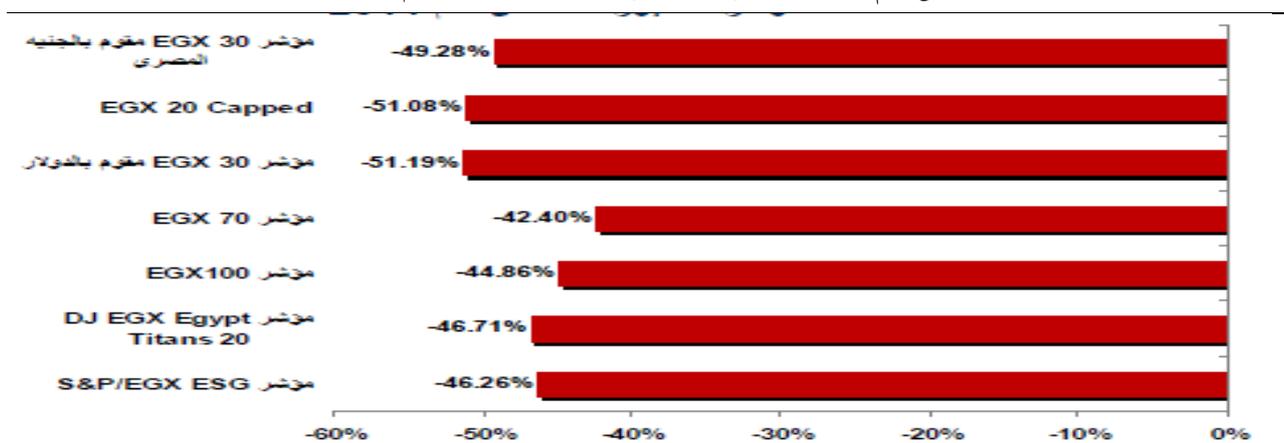
ثالثا: اثر ثورة الربيع المصرية على أداء السوق المالي المصري خلال عام 2011

يعتبر عام 2011 أكثر فترة عصبية مر بها السوق المالي المصري في تاريخه، ففي السنوات الأخيرة حققت البورصة المصرية بسبب الأداء الاقتصادي المتناسك للبلاد نتائج جيدة، لكن ما مرت به مصر بعد ثورة 25 جانفي 2011 من عدم استقرار سياسي وامني اثر سلبا على أداء الاقتصاد المصري كما تم تبيانه في الجزء الأول، هذا الأداء السلبي للاقتصاد جعل السوق المالي المصري يتكبد خسائر بلغت ما يقارب 50% خلال 2011، إلا أن الجزء الكبير من هذه الخسارة (حوالي 21%) تحقق خلال شهر جانفي فقط، وبالنظر إلى تسلسل الأحداث ومدى تأثيرها على السوق المالي المصري فقد بدأ السوق العام بالتراجع متأثرًا بقيام الثورة التونسية التي بدأت في النصف الأخير من شهر ديسمبر 2010 حيث خسر مؤشر EGX 30 حوالي 6%، بينما انخفض مؤشري EGX 70 وEGX100 بحوالي 2% و 3% على التوالي وذلك من بداية العام وحتى جلسة 24 جانفي¹⁴.

وفي 25 جانفي 2011، بدأت الثورة في مصر وتأثر السوق المصري بشكل كبير حيث تراجعت مؤشرات البورصة بمعدلات كبيرة ليخسر المؤشر الرئيسي EGX 30 نحو 16% خلال جلستي 26 و27 يناير، وبالمثل انخفض مؤشري EGX 70 وEGX100 بحوالي 24% و22% على التوالي خلال جلستين فقط، ومع استمرار الثورة وتدهور الأوضاع الأمنية وتوقف عمل البنوك تم اتخاذ قرار بوقف التداول لحين استقرار الأوضاع، حيث دامت مدة وقف التداول حوالي 55 يوم¹⁵.

وقد شهدت مؤشرات البورصة المصرية عند إعادة التداول في 23 مارس 2011 نوع من الانتعاش، حيث عرفت مؤشرات البورصة ارتفاع بلغ عند مؤشر EGX 30 بنحو 7% ومؤشر EGX 70 بحوالي 32% و25% عند مؤشر EGX100 وهذا بعد أول جلستين من إعادة التداول، وهذا بسبب الاستقرار النسبي للوضع السياسي الذي شهدته هذه الفترة، بعد ذلك شهدت هذه المؤشرات انخفاضات حادة بسبب تداعيات أزمة الديون الأوروبية لكن سرعان ما عاودت الارتفاع بعد الانتخابات البرلمانية المصرية خلال الربع الثالث من عام 2011، أين ارتفع مؤشر EGX 30 بحوالي 11% ومؤشر EGX 70 بحوالي 19% ومؤشر EGX100 بحوالي 15%¹⁶ إلا أن الاختلافات في الرؤى السياسية بين الأحزاب المصرية، أدى إلى عدم استقرار امني أوقف الصعود القوي للمؤشرات وسط انخفاض حاد في التداول ليغلق السوق عام 2011 على تراجع قدره 49% لمؤشر EGX 30، 42% لمؤشر EGX 70، ونحو 45% لمؤشر EGX100 كما هو موضح في الشكل أدناه

الشكل رقم 07: أداء مؤشرات البورصة المصرية خلال عام 2011



المصدر: التقرير السنوي للبورصة المصرية لعام 2011، ص:09.

ولقد كان هذا التراجع في أداء المؤشرات بسبب الانخفاض الملحوظ في أحجام التعاملات خلال عام 2011 حيث بلغت قيمة التداول 148 مليار جنيه مصري مقارنة بنحو 321 مليار جنيه خلال 2010، كما حققت كمية التداول تراجعاً

مماثلا لتصل نحو 18.8 مليار ورقة مالية في عام 2011 مقارنة بنحو 33 مليار ورقة مالية في 2010، وقد سجلت عدد العمليات نحو 5.6 مليون عملية في عام 2011 مقارنة بنحو 10 مليون عملية في عام 2010¹⁷، ويلاحظ في الشكل التالي قيمة وحجم التداول الشهري لعام 2011.

الشكل رقم 08: قيمة وحجم التداول الشهري لبورصة مصر لعام 2011

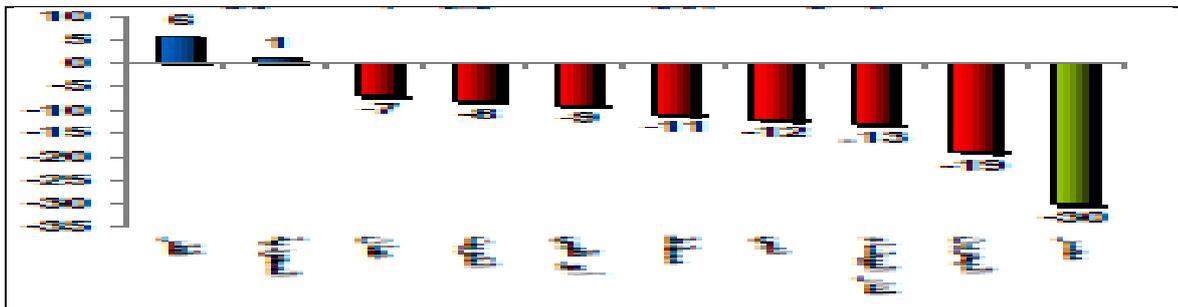


المصدر: التقرير السنوي للبورصة المصرية لعام 2011، ص: 19.

من خلال الشكل يتضح أن حجم التعاملات كان في ارتفاع متزايد بعد الثورة وحتى شهر جوان، وبعد ذلك بدأت بالانخفاض بشكل ملحوظ حتى وصلت إلى أدنى مستوياتها في ديسمبر 2011 والذي يعتبر من أدنى مستويات البورصة على مدار عدة سنوات، وهذا التراجع في حجم وقيم التداول يرجع وبالإضافة إلى أسباب أخرى إلى التدفقات السلبية للاستثمارات الأجنبية والتي بلغت بنحو 4.3 مليار جنيه مصري خلال 2011، حيث بلغت قيمة مشتريات الأجانب غير العرب نحو 27 مليار جنيه بينما بلغت مبيعاتهم نحو 31.7 مليار جنيه خلال نفس الفترة.

وبمقارنة أداء البورصة المصرية بالبورصات العربية نجد أن البورصات العربية بصفة عامة شهدت تراجعاً بسبب ثورات الربيع العربي، وتعتبر البورصة المصرية أكثر البورصات تراجعاً خلال عام 2011 كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 09: أداء البورصات العربية خلال عام 2011



المصدر: التقرير السنوي للبورصة المصرية لعام 2011، ص: 16

من خلال الشكل يلاحظ أن مصر سجلت انخفاضاً يقارب 30% إلى جانب باقي البورصات العربية، عدا بورصتي السعودية وقطر التي سجلت ارتفاعات طفيفة بلغت 1% و6% على التوالي خلال عام 2011، وهذا ما يثبت أن البورصة المصرية لم تصمد أمام تداعيات ثورة 25 جانفي 2011 أين سجلت ادني انخفاض لها منذ تاريخ إنشائها.

الخاتمة: على ضوء ما تقدم من دراسة لهذا الموضوع يمكن في الأخير الخروج بالنتائج التالية:

- 1- أدت الاضطرابات السياسية في دول الربيع العربي إلى تدهور الأوضاع الأمنية فيها مما اثر سلبا على أدائها الاقتصادي؛
 - 2- أثرت الأوضاع الاقتصادية المتردية لدول الربيع إلى تراجع أداء أسواقها المالية، لان هذه الأخيرة تعتبر أكثر مجالات الاقتصادية حساسية للأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية للدول؛
 - 3- تعتبر البورصة المصرية أكثر البورصات العربية تراجعا بعد ثورة 25 جانفي 2011، حيث تكبدت البورصة المصرية خلال 2011 خسائر بنسبة 50% حوالي 21% منها تكبدتها البورصة خلال جلستين فقط بعد الثورة مباشرة؛
 - 4- شهدت مؤشرات البورصة المصرية انخفاضات حادة بعد الاضطرابات التي شهدتها مصر، فقد أغلقت البورصة عام 2011 على تراجع قدره 49% لمؤشر EGX 30، 42% لمؤشر EGX 70، ونحو 45% لمؤشر EGX100؛
 - 5- شهدت البورصة المصرية انخفاضات حادة في قيمة وحجم التداول في عام 2011، بحيث بلغت قيمة التداول 148 مليار جنيه مصري مقارنة بنحو 321 مليار جنيه خلال 2010، كما حققت كمية التداول تراجعا ماثلا لتصل نحو 18.8 مليار ورقة مالية في عام 2011 مقارنة بنحو 33 مليار ورقة مالية في 2010.
- في الأخير فان الأسواق المالية معيار للوضع الاقتصادي إذ أن حجم العمليات ومستوى الأسعار يعد مؤشر لقوة الاقتصاد وضعفه أو لقطاع من قطاعاته؛ لذا فان الأمر يستلزم وضع التشريعات والتعليمات اللازمة لحماية أسعار الأوراق المالية الجديدة والمتداولة من التأثيرات الخارجية ومن ثم إعداد آلية تلقائية لإصدار الأسهم والسندات.

الهوامش:

1. جبران صالح علي حرملي، ثورات الربيع العربي رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات (الواقع وسيناريوهات المستقبل)، مقالة في جريدة الحوار المتمدن العدد 4086 ليوم 20 04--2013، متوفر على الموقع الالكتروني <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=355286>
2. ثورات الربيع العربي، موسوعة ويكيبيديا، متوفر على الموقع الالكتروني، http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9_%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A
3. المصدر نفسه
4. اشرف عبد العال الطرايشي، المؤشرات الاقتصادية وثيقة بالاستثمار "ورقة بحثية مقدمة لمركز MPRA، 15 جانفي 2013، ص: 07.
5. تقرير جمهورية مصر العربية حول قطاع السياحة، لجنة السياحة العالمية للشرق الأوسط، مدريد، نوفمبر 2012، ص: 24.
6. منال علي، اثر ثورة 25 يناير على القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية في مصر، مقالة في جريدة الحوار المتمدن، عدد 4348 ليوم 28-01-2012 متوفر على الموقع الالكتروني: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp8>
7. المصدر نفسه
8. المصدر نفسه
9. اشرف عبد العال الطرايشي، مرجع سابق، ص: 08.
10. صالح مفتاح، معارفي قريده، متطلبات كفاءة سوق الاوراق المالية، مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة ورقلة، 2010، ص: 189
11. البورصة المصرية، موسوعة ويكيبيديا، متوفر على الموقع الالكتروني: http://ar.wikipedia.org/wiki/البورصة_المصرية
12. التقرير السنوي للبورصة المصرية لعام 2010، ص: 05؛16

13. المرجع السابق، ص:14.

14. التقرير السنوي للبورصة المصرية لعام 2011، ص:01-02

15. المرجع السابق، ص:08

16. المرجع السابق، ص:09

17. المرجع السابق، ص:17

المصادر:

1- اشرف عبد العال الطرايشي، المؤشرات الاقتصادية وثيقة بالاستثمار "ورقة بحثية مقدمة لمركز MPRA ، 15 جانفي 2013.

2- البورصة المصرية، موسوعة ويكيبيديا.

3- التقرير السنوي للبورصة المصرية لعام 2011.

4- تقرير جمهورية مصر العربية حول قطاع السياحة، لجنة السياحة العالمية للشرق الأوسط، مدريد، نوفمبر 2012.

5- ثورات الربيع العربي، موسوعة ويكيبيديا.

6- جبران صالح علي حرمل، ثورات الربيع العربي رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات (الواقع وسيناريوهات المستقبل)، مقالة في جريدة الحوار المتمدن العدد 4086 ليوم 20 04—2013.

7- صالح مفتاح، معارفي قريدة، متطلبات كفاءة سوق الاوراق المالية، مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة ورقلة، 2010.

8- منال علي، اثر ثورة 25 يناير على القطاعات الاقتصادية الإستراتيجية في مصر، مقالة في جريدة الحوار المتمدن، عدد 4348 ليوم 28-01-2012.